مجموعة 62 اعلنت انطلاقها من ديوان الراشد

المشاركون أعلنوا الولاء والسمع والطاعة لسمو الأمير

خلال مؤتمر صحافي للإعلان عن ولادة التجمع بحضور جمع من الوزراء والنواب السابقين والشخصيات المهمة

مجموعة 62: دعم قرارات الأمير وتوجيهاته على رأس أولوياتنا

■ السبيعي: سنباشر بتوعية الناخبين ونشر ثقافة المشاركة ترشيحا وتصويتا

■ الراشد: على المقاطعين سرعة العودة عن قرارهم خدمة للكويت وشعبها

كتب فارس العبدان

اكد المنسق العام لمجموعة 62 سعود السبيعي ان المجموعة هدفها وطني وجاءت لدعم قرارات سمو الامير وتوجيهاته واخرها خطابه الاخير، مشيرا ان ما يحدث هو منازعة لسمو الامير في صلاحياته وسلطاته وفيما يختص به، لافتا إلى ان البعض تنادى لتاليب الراي العام على منازعة سمو الامير على هذه الصلاحيات ولهذا تنادى الفالبية من المواطنين لتكوين مجموعة 62 وهم 62 شخصية على مختلف الانتماءات اجتمعوا اليوم واعلنا عن هذا التجمع دعما للقيم الوطنية والاخلاقية فيما يحدث.

وقال السبيعي في المؤتمر الصحافي الذي اقيم في ديوان الوزير والنائب السابق علي الراشد للاعلان عن ولادة المجموعة بحضور جمع من الوزراء والنواب السابقين والشخصيات الهامة مساء امس الاول، ان المجموعة تحمل اسم 62 تيمنا بمرور 50 عاما على الدستور وتمسكا به والاحتفال وكذلك العدد مفتوح للجميع للمشاركة، قائلا وان المجموعة ستباشر بنشر ثقافة المشاركة ترشيحا وتصويتا والعمل على المجاميع الشعبية نحو المشاركة والاهتمام على توعية الناخبين بالمشاركة.

من ناحيته، قال النائب السابق علي الراشد انه لي الشرف ان اكون عضوا بالمجموعة والتي جاءت للاتفاق على مصلحة الكويت قبل اي شيء واذا اختلفنا في وجهات النظر هو امر طبيعي اليوم، مشيرا ان المجموعة ليست ليس حزب معين ولكن هي تداعي لقضية مصلحة الكويت وليس شيء اخر واي تصريح من الاعضاء في قضايا مختلفة فهو يمثله شخصيا وليس الكتلة التي فقط ستصدر بيانات باسم المجموعة.

ووجه الراشد رسالة شكر وعرفان لسمو الامير على الموقف الصلب القانوني والدستوري وعدم التراجع عن المرسوم وهو الامر الذي بعث فينا الامل بالتمسك بالشرعية الدستورية، وورسالة شكر للاخوة المرشحين الذي تقدموا بالايام الماضية للتسجيل للنزول في الانتخابات ممن عزفوا اولا عن المشاركة، وكذلك ورسالة لمن لا يريد خوض الانتخابات والمقاطعة مطالبا اياهم بالعودة عن رايهم خدمة للكويت وللشعب متمنيا منهم سرعة الاستجابة والعدول عن هذا القرار.

بدورها، قالت النائبة السابقة د. سلوى الجسار ان تواجدنا اليوم هو تاكيد واصرار على ما تمسك به صاحب السمو، قائلة اننا نؤكد ان هذا التجمع رسالة وطنية واجتماعية للجميع ان الكويت ستظل دولة القانون والسيادة والدستور ولن يكون هناك مجال للمناقشة مبينة ان هذا التجمع اعطى مساحة كبيرة للامان لفئات كبيرة من المجتمع وهي رسالة ان الكويت بخير وامان والكثير من الشعب الكويتي لدية راي اخر مخالف للاقلية ممن يعارض.

واشارت يجب ان تصل الرسالة من الشعب لخارج الكويت خاصة ما يتم ترديده بالاعلام الخارجي فالدولة لازالت بخير والشعب بظل وفي للارث الاجتماعي بين الحاكم والمحكوم.

من جهته، قال النائب السابق سيد عدنان عبد الصمد انني اليوم ابارك للمجتمعين بتاسيس هذا التجمع الوطني وهو اجابة لنداء الكويت ولهذا نقول لبيك ياوطن ويا كويت التي هي باسس الحاجة لمثل هذه الجهود الطيبة لانقاذ البلد واعادته لحكم المؤسسات تقدر موقف سمو الامير الدستوري والاصرار على هذا الموقف رغما عن محاولات التشكيك ومواقف القيادة السياسية اكدت صلابة الموقف وعدم التراجع وهناك محاولات تقليل ان ما يجري غير دستوري ونحن نؤكد انها دستورية واجمع عليها الخبراء الدستوريين وهناك محاولة تضليل لما يجري وكذلك محاولات بالارهاب الفكري السياسي لمن يريد الترشيح وبطالبونه بالمقاطعة.

وقال عبد الصمد إنه يوجه نداء ورسالة لمحمد الصقر وعبد الله الرومي وعادل الصرعاوي ومرزوق الغانم ونظالبهم باعادة النظر بقرارهم بالمقاطعة، والعودة عنه ونقول لهم لا تخضعوا للارهاب والابتزاز السياسي نحن بحاجة لكل المخلصين من المواطنين بالمساهمة بالعملية الانتخابية.

ومن جانبه قال الكاتب سعود السمكة ان هناك محاولات لتزوير الواقع التاريخي حيث يطرحون ان القيادة السياسية تحاول العبث بالدستور من خلال مرسوم الضرورة الذي عدل بالانتخاب وفي ظل النظام الدستوري المتمسك بالقوانين وهذا العهد وما يقال خلاف ذلك قلب للحقائق وتغطية لفشلهم وتسميم عقول الشباب خاصة في هذه المرحلة المفصلية من تاريخ الكويت، مضيفا: وندعوا الجميع وكل من قاطع الانتخابات وخاصة الاسماء المعروفة ان يراجعوا موقفهم ويتقدمون للترشيح قبل انتهاء مدة الترشح.

بدورها، قالت الاعلامية الفال الاحمد اننا في السابق كنا نرفض الانضمام لاي تجمع سياسي ولكن في هذا التجمع حرصت على المشاركة لانني ادركت ان الكويت تحتاج لكل جهد لنحمي البلد مما يتعرض له، مشيرة ان هناك الكثير من اهل الكويت شعروا ان الكويت بحاجتهم اليوم خاصة في ظل الصراعات التي تاتي تحت اطار اخطار خارجية.

من جانبه، قال الناشط السياسي وعضو التجمع احمد القضالة ان العديد من شرائح المجتمع الكويتي تمسكوا بالحق فيما لزمنا الصمت وكلمة حضرة صاحب السمو الذي نظر الى شعبة كابناءة وخاطبهم قائلا: اعيتوني وهي كلمة تهز الابدان ولهذا تركنا الصمت وتحركنا من خلال المجموعة للحفاظ على الوطن والقانون، مشيرا ان سمو الامير لم يقصر وطبق القانون والدستور، متمنيا من جميع الاخوان والاخوات التوجهه للمشاركة في الانتخاب وهي دعوة من تجمع 62.

■ الجسار: الكويت ستبقى دولة القانون والشعب وفي للإرث الاجتماعي بين الحاكم والمحكوم

■ عبدالصمد: على السياسيين الشرفاء مراجعة قراراتهم وعدم الخضوع للإرهاب والابتزاز السياسي

جانب من المشاركين في المؤتمر الصحافي

■ السمكة: هناك محاولات لتزوير التاريخ باختلاق أكاذيب حول مخالفة الإرادة الشعبية وضرب الدستور

■ الأحمد: أهل الكويت شعروا أن البلاد بحاجة إليهم في ظل الصراعات والأخطار المدعومة خارجيا

المشاركون أكدوا أن احترام الدستور يفوق أي مبدأ وأي مصلحة

الرومي: المقاطعة كارثة .. والخروج للشارع لن يحقق شيئاً

■ ماذا لو جاء المجلس المقبل في ظل المقاطعة؟

كتب مصطفى كامل

عقد مركز عبدالله النيباري بالمنبر الديمقراطي الكويتي بضاحية عبدالله السالم ندوة سياسية بعنوان تعديل قانون «الانتخابات وتداعيات المشهد السياسي»، والتي حملت في طياتها التاكيد على مقاطعتها للانتخابات القادمة.

حيث اكد النائب السابق مشاري العصيمي اننا نعيش اجواء «ما اشبه الليلة بالبارحة» فهذه الاجواء تشابه تماما وقت تجمعات الاثنين والهروبة الخاصة بالمجلس الوطني، هذا كان اسمه المجلس الوطني والآن يسمونه مجلس الامة، لافتا إلى ان ما يثار الآن في وسائل الاعلام وبعض الصحف ويقولون انه كان هناك اكثر من 1000 مرسوم ضرورة لم يعترض احد من المجالس السابقة عليها ونسوا او تناسوا موافقنا في المجالس ابتداء من مجلس 1981.

وتابع يقولون في مجلس 1981 المعارضة قبلت بمرسوم الضرورة وانا اقول لهم ارجعوا للمضابط وستعلمون ان من نجح من المعارضة اعترض على مرسوم الضرورة، وفي 1992 و1999 تكررت نفس الموقف إذ اصرت الحكومة على الا تعرض مراسيم الضرورة التي صدرت على مجلس الأمة لسبب بسيط ان تلك المراسيم لم تصدر وفق المادة 71 وانما بامر اميري الذى كان يعلو وقتها على الدستور.

واوضح ان الحكومة رضخت في 1981 وعرضت المراسيم واقرينا بعضها ورفضنا بعضها وفي مجلس 1992 عرضت مراسيم الضرورة وقمنا ومعنا البرلماني الكبير حمد الجوعان وغيره بالاعتراض وعرضت الحكومة تلك المراسيم باستثناء مرسوم واحد بقانون تناسوه وهو قانون محاكمة الوزراء الذى كان يعطي حصانة للوزراء وقد كانوا وقتها يريدون تحصين الوزراء ودخلنا معركة وذهبنا للمحكمة الدستورية وتم مناقشة حق المحكمة في النظر في مراسيم الضرورة.

واوضح انه بعد ان وجدت الحكومة الضغط الشعبي رضخت وعرضت مرسوم محاكمة الوزراء والغي واصدرنا قانون محاكمة الوزراء المعمول به حاليا.

وزاد: أكدنا أن احترام الدستور يفوق اى مبدا اخر واى مصلحة اخرى وسبق ان الغينا كل تلك المراسيم ومن ضمنها قانون المرأة رغم اهميته ووافقنا فقط على مراسيم الميزانيات لان مواعيدها حلت وقت الحملات الانتخابية.

وخلص الى القول: نحن امام دستور له 50 عاما تمت محاولات عبثية لتحريفه وطمسه وكلها باءت بالفشل ونحن متاكدون ان هذه هي المحاولة الأخيرة وسيظل الشعب متمسكا بدستوره.

من جهته اكد استاذ القانون العام بجامعة الكويت د. محمد العتيبي ان قانون التجمعات الصادر بمرسوم ضرورة عام 1979 قلص من الحريات لانه سبق عليه قانون التجمعات 1963 وكان جيدا وفيه ضمانات اكبر للحريات تفوق القانون الحالي إذ كان يفرق بين اوضاع قانونية مختلفة فقد كان يفرق بين الإجتماع العام الذى يعقده عدد من الإفراد لتبادل الآراء وبين التجمع الذى يحدث في الأماكن والميادين العامة لتبادل الآراء ايضا وبين المسيرة والموكب وهو تجمع لأشخاص يتحركون في الشارع حتى ولو لم يصاحب ذلك ابداء للراي وبين المظاهرة وهي مسيرة يواكبها تعبير عن الآراء ورفع لافتات وابداء للرأي.

وقال ان القانون كان يفرق بين الاجتماع العام وبين المسيرات والمواكب وكان يشترط الترخيص لجميع الحالات وقد تم الطعن على دستورية المواد الخاصة بالاجتماع العام والمحكمة الدستورية في 2005 قضت بعدم دستورية المواد الخاصة بالاجتماع لأن الدستور يقول ان الاجتماعات مباحة بينما القانون يعطي السلطة مساحة أكبر لتقييد التجمعات.

أما استاذ القانون الدستوري د.بدل العجمي فاكد أن بعض لصحف ذكرت أن لا خلاف لدى الجميع على مسالة شرعية اسرة الحكم ولذا يجب على الأسرة الا تطرح مثل هذه المواضيع للمناقشة لذا لا يجب فتح المجال للحديث حولها منتقدا من يذهبون الى إدارة الانتخابات رافعين شعار السمع والطاعة لأنه زج بالمقام السامي في الخلاف الحالي.مضيفا أن مصطلح السمع والطاعة لا اصل له في القانون، فالدستور يعطي امير البلاد صلاحيات لكنه ايضا يحدد تلك الصلاحيات والنص الدستوري يعطي عضو مجلس الأمة حق الاعتراض على قرار سمو الامير اذا كان في ذلك مصلحة الأمة دون ان يكون في ذلك اخلال في العلاقة بين المجلس وسمو الأمير.

واضاف: الغريب والعجيب أن الحكومة في حديثها عن القانون تكلمت عن تطبيقه ولم تعترف بوجود قصور تشريعي في القانون رغم أنها اقرت بقصور تشريعي في قضية النواب القبيضة.

وقال النائب السابق عبدالله الرومي سبق وتمنيت بحل المجلس وتمنيت الا يصدر مرسوم وفق المادة 71 بتعديل التصويت وقلت انه انتحار سياسي واليوم صدر المرسوم واصبحنا امام واقع محزن لم نعتد عليه في الكويت بهذا التجاذب والمظاهرات وما يحدث الآن واقعه ومستقبله خطر على الكويت.

واضاف: اليوم واقعنا السياسي يحكمه القانون والدستور وقد نختلف على المرسوم ونقر بانه لا ضرورة فيه لكن اليوم نحن امام واقع بصدور المرسوم وان كنا نتمنى بعدم صدوره مشيرا الى أن التعامل مع المرسوم لا يكون بالمظاهرات وإنما وفق القانون والدستور وبالشكل الذى يحفظ الكويت.

وأوضح أن انتخابات 1992 جرت في 6 اكتوبر ومرسوم 182 صدر في 5 اكتوبر وتم العمل به في تاريخ 1 يناير 1995 وبالتالي لم يكن هناك حالة ضرورة وهي حالة صارخة

المتحدثون خلال ندوة المنبر الديمقراطي

جانب من الحضور

■ النيباري: نحترم كل الآراء لكننا نعترض على التسفيه والتطاول من قبل البعض

مضيفا اننا اليوم أمام مرسوم محل جدل والمقاطعة حق لكل فرد لكن عندما نطرحها كقضية عامة ونتساءل هل المقاطعة وفقا لواقعنا الآن حل قانوني ودستوري ام ماذا؟.. وأجاب نحن نتفق أن المرسوم مخالف لكنه يعالج وفق الدستور باسقاطه في المجلس مضيفا ماذا لو جاء المجلس القادم في ظل مقاطعة التيارات السياسية واقر المرسوم فهل ستستمر تلك القوي في المقاطعة؟.. مشيرا إلى أن استمرارها في المقاطعة كارثة والأمر هنا ليس قضية الحكومة وانما مستقبل بلد فكل من يخرج للشارع هم عيال الكويت كما اننا لا نقبل بأن يمس رجال الشرطة وبالتالي لابد أن نحكم العقيل ونغلب مصلحة الوطن.

واضاف: لابد من الحوار واننا مستعد لترتيب لقاء في ديوانتي تحضره كل القوى لنتحاور حتى لا تضيع البلد واذا كنت لا اقول بوجود مؤامرات فانا ارى ان تركها هكذا ستكون البلد عرضة للتصدع وانا ادعو الجميع للمشاركة واسقاط هذا المرسوم لانه لا يمكن تغيير المرسوم عن طريق الشارع ولا يمكن ان ننادي بالقانون ونمارس مواقف لا تتفق واحكام القانون والدستور خاصة وانا اتفق مع الرأى القائل بان المسيرات تحتاج الى ترخيص وقد كان على المجلس أن ينقح القانون من العيوب بعد حكم الدستورية حتى لا يكون مرجعنا الآن هو الحكم ذاته.

بدوره قال النائب السابق عبدالله النيباري اننا نحترم كل الاراء لكننا نعترض على التسفيه والتطاول من قبل البعض.